

الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر: مكامن الخلل ومتطلبات الإصلاح

The developmental role of local groups in Algeria: Troubles and repair requirements

ياسر لرقم*

بلال لعيساني

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل- الجزائر

جامعة محمد الصديق بن يحيى. جيجل- الجزائر

yasser.larkem@univ-jijel.dz

laissanibilal@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/29 تاريخ القبول: 2021/07/10 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تعد التنمية المحلية من المسائل الهامة التي أخذت الحيز الأكبر من الاهتمام في أجندة الدولة الجزائرية خاصة ومطلع الألفية الجديدة، نظرا لصلتها المباشرة بتطوير المجتمعات المحلية وفلسفة تقريب الإدارة من المواطن، زيادة على أنها تساهم بصفة مباشرة في التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة. لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على رهان التنمية المحلية في الجزائر من خلال التطرق إلى خصوصيات الجماعات المحلية في الجزائر، النقائص، الواقع المعاش والتحديات التي وجب الاضطلاع بها من خلال تبني عديد الإصلاحات الحقيقية والتوجهات الجديدة بهدف النهوض بالفعل التنموي المحلي الخلاق.

كلمات مفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، الإصلاح الإداري، الحوكمة المحلية.

Abstract:

The local development is seen as one of the important issues that attracted much attention of the Algerian state, particularly at the turn of the new millineum, owing to its relevance to the development of the local communities and the philosophy of bringing the administration closer to citizens, in addition to the fact that it contributes in global and sustainable national development directly, that is why this research paper aims to shed light on the local development challenge in Algeria, through broaching the peculiarities of the local communities in Algeria, their shortcomings, their reality on the ground and the challenges that should be dealt with by adopting several genuine reforms and new perspectives for enhancing a creative development action.

Keywords: local communities, local development, administrative reform, local governance.

مقدمة

تنبت الدولة الجزائرية نظام اللامركزية الإدارية في التسيير المحلي لأقاليمها أو ما يعرف بالجماعات المحلية ممثلة في البلدية والولاية، بغرض تحقيق تنمية وطنية شاملة وقصد الدفع بالاقتصاد الوطني وفق استراتيجية تنمية الجماعات المحلية كقاعدة انطلاق للتنمية الشاملة، إلا أن هذا الرهان اصطدم بواقع مريع أسسه الوضع المترهل والمتأزم للجماعات المحلية سواء أكان أزمة تسيير تعنى باختيار الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة أو أزمة تنظيم تخص العلاقة الضابطة للوحدات المحلية بالمركز من حيث الوصاية وسلطة اتخاذ القرارات، مما ألقى على كاهل الدولة ضرورة تبني فكر جديد للتسيير المحلي إذا ما أرادت الدفع بعجلة التنمية وخلق الثروة على المستوى المحلي، واستحداث ميكانيزمات عمل ناجعة تضمن الارتقاء بعمل الجماعات المحلية وخاصة البلدية باعتبارها نواة أي إقلاع اقتصادي يجسد التنمية التشاركية.

ومن أجل الإلمام بكافة حيثيات الموضوع المطروح ارتأينا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ماهي الحلول والآليات الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
مرفقا بالتساؤلات الآتية:

- ما لمقصود بالجماعات المحلية؟ والتنمية المحلية؟
 - ما هو واقع الجماعات المحلية في الجزائر؟
 - ماهي الميكانيزمات الكفيلة بالدفع بعجلة التنمية المحلية في الجزائر؟
- وفرضية رئيسية تحاول استيعاب التساؤل الرئيسي للدراسة كآلاتي: كلما كانت هناك إصلاحات حقيقية ومدروسة كلما زادت فرص تحقيق التنمية المحلية.
- أهمية الدراسة:

- أفرز السياق العالمي الجديد مؤشرات جديدة تضبط وتحكم الأداء الإداري للجماعات والإدارات المحلية في سعيها لتحقيق التنمية المحلية، تعنى بالجودة وسرعة الإنجاز والجدوى الاقتصادية والاستدامة والرشادة في تدبير الفعل التنموي الخلاق، وهذا ما دفع بضرورة مواكبة هذا الطرح العالمي بتصورات ورؤى فلسفية تسييرية تتماشى مع الأدوار الجديدة للإدارة العمومية المحلية.
- تتبع أهمية الدراسة من كون التنمية المحلية أصبحت المطلب الرئيسي لكل المجتمعات المحلية، في ضل التوجه الجديد الداعم للامركزية التسيير المحلي والمتوافق مع فلسفة الطرح الليبرالي، الأمر الذي شكل تحدي حقيقي لكافة البلدان عامة والمشرع الجزائري خاصة ضرورة إيجاد آليات حقيقية لتحقيق تحدي التنمية المحلية، وتجاوز كافة العراقيل التي تحد من عمل الجماعات المحلية في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

- كما أن محاولة التشخيص الفعلي لواقع الجماعات المحلية في الجزائر، سيمكن من الوقوف الحقيقي على واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال التطرق للإيجابيات وتدعيمها بأفكار خلاقة للثروة، أو من

خلال التشخيص العلمي للمعوقات والمثبطات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للجماعات المحلية فيما يخص تجسيد مشاريع التنمية المحلية، وذلك بإبراز العوامل الواقفة وراء هذا التأخر الحاصل في التنمية سواء الإدارية والمالية والاقتصادية وتبيان مكان الخلل والضعف، وهذا ما يبرز أهمية نقد الواقع لمعالجة الإشكال المطروح في الورقة البحثية.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على الوضع التنموي في الجزائر من خلال تبيان الخلل وجوانب الإصلاح.
- محاولة تسليط الضوء على أبرز الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز نجاعة الجماعات المحلية في الجزائر في إدارة الشؤون التنموية لأجل تحقيق مكسب التنمية المحلية.
- تسليط الضوء على الجوانب المالية للجماعات المحلية في الجزائر، وإبراز أهمية النهوض بتحدي المالية المحلية والمكاسب والأفضلية التي يحققها لو عني بالاهتمام المطلوب.

منهجية الدراسة:

- المنهج الوصفي التحليلي: استعمل هذا المنهج بهدف دراسة ظاهرة التنمية المحلية وتجلياتها على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر، مع تحليل المعطيات المتعلقة بمختلف المؤثرات والظروف التي تعترض عمل الجماعات المحلية في الجزائر في سبيل دعم جهود تجسيد مختلف برامج التنمية المحلية.
- المنهج النقدي: وذلك كونه يتوافق مع النبرة الإستشرافية للدراسة، من خلال نقد الواقع التنموي في الجزائر سواء كآليات عمل أو كواقع البيئة المحلية من أفكار وممارسة وتراكمات، ومن ثم إعطاء حلول إستراتيجية لتدارك الوضع التنموي على إثر إستنباط الخلل والخطأ من خلال التمييز في كل ماله صلة بأسباب التأخر المسجل والنقص في التنمية المحلية.
- المنهج الاستنباطي: من خلال توظيفه في محاولة ربط علاقة مؤشرات البيئة العامة للدولة الجزائرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بالتخلف الحاصل على مستوى وحداتها الإقليمية، واستخراج العلاقة التي تحكم هذا المتغير المدروس بتبيان المبررات ومكان التداخل، انتهاء بتقديم حلول عملية لتجاوز ذلك.

- المقترح المؤسسي: وتم استخدامه عند دراسة حالة الجماعة المحلية في الجزائر باعتبارها كتنظيم وجهاز عمومي محلي، ومؤسسة عمومية في إطار الدولة الجزائرية مزودة بصلاحيات وأدوار رسمية في إطار علاقة مضبوطة مع السلطة المركزية.

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالي:

أولاً- الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانياً- قراءة في الوضع التنموي للجماعات المحلية في الجزائر.

ثالثاً- آليات النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

لجأت الدولة الجزائرية على غيرها من الدول إلى تطبيق نظام الإدارة المحلية لأجل تفعيل التنمية المحلية في أقاليمها ككل بهدف تحقيق إقلاع إقتصادي منطلق من البلدية والولاية، باعتبارهما صورة مجسدة للمركزية الإدارية وفق أسس التنمية التشاركية.

1: الجماعات المحلية: إحاطة عامة

1-1: التعريف

يعرفها الفقيه الفرنسي جان فالين JEAN WALINE على أنها: " نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين "، في إشارة صريحة إلى ضرورة توفر عناصر اللامركزية الإدارية كشرط لازم لقيام الجماعات المحلية، كما وعرفها جون شارك JOHN CHERK على أنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة ما،¹ وبالرجوع إلى قانون البلدية 10-11 (باعتبار البلدية صورة صريحة للمركزية الإدارية) فعرفها: " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية، البلدية هي القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان ممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة ".²

- تعرفها الأمم المتحدة على أنها نظام من نظم الإدارة العامة، فهي وسيلة إدارية تهدف لمساعدة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر نجاعة وفعالة، وعلى إثر ذلك تم تزويدها ببعض الاختصاصات والصلاحيات من طرف الحكومة المركزية للقيام بمهامها ومسؤولياتها في إطار تقسيم العمل بين المستوى المركزي والمستوى المحلي.

- ويعرفها العطار على أنها " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصها تحت إشراف الحكومة ورقابتها"، إذ يشير التعريف إلى آليتي الانتخاب والرقابة الحكومية كشرطين ضروريين لقيام نظام الإدارة المحلية.³

وعليه فالجماعات المحلية هي كيانات منظمة في إطار لامركزي يعكس تقاسم السلطات بين المركز والوحدات المحلية المسيرة بواسطة مجالس منتخبة تنبثق من إرادة الشعب القاطن بها والتي تسعى بدورها لإدارة الشؤون المحلية في إطار تشاركي، وتخضع لرقابة نسبية من السلطة المركزية.

1-2: شروط قيام نظام الجماعات المحلية

ولقيام نظام الجماعات المحلية وجب توفر مقومات أساسية نعدّها في:

- الإقرار بوجود مصالح متميزة عن المصالح الوطنية.
- قيام مجالس منتخبة ومستقلة تعنى بتدبير الشؤون والمصالح المحلية.
- خضوع تلك الأجهزة لدى قيامها بمهامها لرقابة السلطة المركزية في إطار ضمان السير الحسن

للمرفق العام.⁴

1-3: أسباب الأخذ بنظام الجماعات المحلية

تعددت الأسباب التي أدت بالدول إلى تبني نظام الجماعات المحلية، نبرز أهمها فيما يلي:

- الأسباب السياسية: ممثلا في تغير دور الدولة، حيث مع انتشار الأفكار الليبرالية والديموقراطية من توجه للاقتصاد الحر والأخذ بآلية السوق والخصخصة والعولمة، والثورة التكنولوجية والانتشار الكثيف لوسائل الاتصالات الحديثة، كان لزاما على الدولة التخلي عن جزءا من وظائفها للاضطلاع بالدور التنموي الجديد الذي تعنى به (تحدي الأمن والتنمية الشاملة والمستدامة).
- الأسباب الإدارية: ممثلة في البحث عن دقة وسرعة الإنجاز وتسهيل التعرف على المشكلات وسرعة مجابتهها بسبب مواكبة للتقدم التكنولوجي الهائل في شتى الميادين، ما أدى بوجود إيجاد صيغة للإدارة العامة تراعي الظروف المحلية الخاصة، والقرب في صناعة القرار من الساكنة.
- الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في توثيق التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية في أداء وتقديم الخدمات التي يفتقر إليها الشعب، عن طريق توزيع الدولة للخدمات العامة بين هيئات مركزية وهيئات محلية، زيادة عن كون نظام الجماعات المحلية يعمل على ترقية الروابط الروحية والإنسانية والثقافية بين الأفراد عن طريق إشراكهم في شتى مجالات الشأن والتسيير المحلي.⁵

2: ماهية التنمية المحلية

1-2: التنمية المحلية

منذ الاعتراف بمصطلح التنمية المحلية في الفكر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة بداية الستينات من القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية،⁶ حيث ظهرت التنمية المحلية كتصور في أوروبا في فرنسا تحديدا سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي كاستجابة للعولمة الناشئة في وقتها التي بدأ الشعور بآثارها من ناحية ضرورة التخطيط الإقليمي إلى جانب المركزي لاستيعاب الديناميكية الخارجية (التغير الاقتصادي في الحاجات) الآخذة بالظهور.⁷

- وتعرف على أنها: عملية مجتمعية واعية مخطط لها وموجهة تستهدف إيجاد تحولات هيكلية في المجتمع تفضي لخلق طاقة إنتاجية ذاتية تحقق بموجبها تزايد في إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن نسق وإطار العلاقات الاجتماعية، في تعريف يعكس التطور الطبيعي والمخاض الذي تعرفه المجتمعات في مواكبة التغير الحاصل مع الزمن.⁸

- أما برنارد بيسكيور 1989 bernard pecequeur من جانبه يذهب في تعريف مغاير تماما من خلال التطرق للتنمية المحلية بشكل عام على أنها في جوانبها المختلفة والأكثر عفوية تعبر عن طرق التكيف والمبادرة المستقلة لمنتجات السلع والخدمات كاستجابة طبيعية للتغيرات العميقة التي يمر بها الإقتصادي العالمي جراء العولمة والثورة المعرفية التي يشهدها، أو بالأحرى عولمة التجارة، الأمر الذي أدى بالأسواق المحلية للتكيف والإبتكار من طرف أصحاب المصلحة لاستيعاب هذا التغير في أنماط الإنتاج،⁹ في تعريف

اقتصادي محض يلغي كل جهود الأفراد العاديين لتغيير نمط معيشتهم وكتعبير عن حركة إجتماعية واقتصادية طبيعية من طرف سكان المجتمعات المحلية للتغيير.

- في حين ذهب J.L.GUIGO وهو من أوائل من تطرقوا إلى تعريف التنمية المحلية سنة 1983 إلى أنها: تعبير عن التضامن المحلي الذي يخلق علاقات إجتماعية جديدة، ويظهر إرادة سكان المنطقة الصغيرة لتعزيز الثروة المحلية التي هي منشأ التنمية الاقتصادية.¹⁰

وعليه فالتنمية المحلية مجموع الإجراءات والعمليات الإستراتيجية الهادفة والمدرسة للإرتقاء بمقدرات المجتمعات المحلية المادية والبشرية، بقصد تحقيق الرفاهية والتقدم في مختلف جوانب الحياة داخل الإقليم المحلي.

2-2: المبادئ الأساسية للتنمية المحلية

ترتكز على عدة مبادئ تتمثل في:

- برامج مخطط لها: بتقدير إحتياجات المجتمع ومقدراته الطبيعية والبشرية والتكنولوجية لأجل تحقيق الرفاهية والرضا في الإقليم المحلي.

- المشاركة الجماهيرية: تعد أحد القواعد الأساسية للتنمية المحلية إذ عن طريق تعبئة جهود الأفراد والمجتمعات وإشراكهم في المخططات التنموية ونشر الوعي في أوساطهم بتحسيسهم بأهمية التشارك والتشاور في بناء المشروع الحضاري محليا، حيث تضمن التجاوب والمساهمة في تجسيد البرامج التنموية.¹¹

- الإعتماد على الموارد المحلية: وتشمل كل الموارد الطبيعية والمادية والطاقات البشرية المتوافرة في الإقليم المحلي إذ تعد ركيزة أساسية لبناء الإقتصاد المحلي حيث تعمل على تقليل الهدر والتكاليف وتوفير أكبر حد من الإستقلالية، كما أنها تفرز قادة محليين بقدرتهم رفع التحدي التنموي من خلال الفكرة الخلاقة للثروة والقيمة.

- مساعدة الجهات الحكومية: عند عدم وجود إكتفاء من الموارد المحلية المتاحة وجب الإستفادة من الإعانات الحكومية والتشجيعات اللازمة سواء فنية أو تقنية عند التخطيط، أو كأغلفة مالية لتجسيد المشاريع الهادفة.¹²

2-3: أهداف التنمية المحلية

تتمثل الأهداف المبتغاة من التنمية المحلية فيما يلي:

- زيادة التعاون والتشارك بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

- رفع القدرات المالية والتحصيلية للهيئات المحلية ما يزيد من فرص إستقلالها عن السلطة المركزية

- تنمية قدرات الكادر المحلي للإسهام في تحقيق التنمية المحلية.

- جذب الإستثمارات الناجمة والأنشطة الاقتصادية بتوفير الظروف المواتية المادية والبشرية مما يسهم في خلق فرص العمل والإستغلال الأمثل للموارد المحلية.

- تسريع وتيرة عملية التنمية المحلية وترسيخ الوعي لدى المواطن المحلي بضرورة الإنخراط في التخطيط للمشاريع التنموية وعمليات تجسيدها.¹³

ثانيا: قراءة في الوضع التنموي للجماعات المحلية في الجزائر

- من أجل التشخيص الحقيقي لواقع التنمية المحلية في الجزائر وجب الوقوف على واقع وسمات الجهاز الإداري المحلي المسؤول عن إدارة التنمية المحلية، وأبرز تأثيرات البيئة الإجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية على أدائه، والتي من شأنها أن تبطئ أو تسرع وتيرة التنمية المحلية المرجوة، وتتبلور هذه الخصائص في:

1: إداريا

- تعقد الإجراءات وتفشي ظاهرة البطء في التعاملات والإجراءات ومعالجة الملفات الإدارية.¹⁴

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية والديموقراطية المحلية، ذلك أن إستقلالية الجماعات المحلية تبقى محدودة أو متفاوتة بحيث تغيب القدرة من طرف الجماعة المحلية على تمويل مشاريعها بالإستقلالية المطلوبة وبالتالي الإستغلال والتوجيه الأمثل والدروس للأغلفة المالية، كما أن الواقع يعكس عدم قدرة على التمويل الذاتي وبالتالي تكريس التبعية المكرسة للسلطة المركزية.¹⁵

- عدم كفاءة المنتخبين المحليين في التسيير المحلي كنتاج لقانون الإنتخابات المغيب لعامل الكفاءة والعلمية في الترشح للإستحقاق الإنتخابي، ما سمح بوصول منتخبين محليين دون الكفاءة المطلوبة وباعتبارات الجهوية والعروشية والانتماءات الضيقة ودون الوعي المطلوب والمسؤولية اللازمة لتدبير الشأن المحلي، قتل كل مسعى للتنمية والمبادرة في المشاريع التنموية.¹⁶

- سوء تسيير الموارد البشرية بسبب تضخم الجهاز الإداري والوظيفي نتاج سياسات السلم الإجتماعي المتبعة في الإدارات المحلية خاصة عقود ماقبل التشغيل ووكالات الدعم الإجتماعي، بالإضافة إلى نقص التأطير المحلي الذي أفرز سوء إستخدام الموارد المالية والبشرية والطبيعية للجماعات المحلية وبالتالي عرقلة مسار عجلة التنمية المحلية.

2: اقتصاديا

نعددها فيما يلي:

- قلة ومحدودية وضالة الموارد المالية المتاحة.

- عدم تنوع مصادر التمويل وتغيب بيئة الإبداع والأفكار من طرف المسؤولين المحليين والإكتفاء بالإدارة الإدارية المحضنة بدل الإدارة الإقتصادية والمقاولاتية من منظور المؤسسة الإقتصادية المنفتحة على التنافسية وعقود الامتياز.

- قلة الإستثمارات المضخخة في أقاليم الجماعات المحلية وعدم المبادرة بسبب الخوف من المتابعات القضائية ومسألة تجريم التسيير وما أفرزته من تكريس للانزواء وغلبة عقلية اللامخاطرة في التدبير المحلي، الأمر الذي أنتج أقاليم محلية مجردة فعليا من مزايا وعوامل الجذب الإقليمي وكل مؤشرات التنافسية.¹⁷

3: إجتماعيا وثقافيا

- يعد تفاقم أزمة الثقافة السياسية والتنموية من أبرز الأسباب المفاقمة لأزمة التنمية المحلية على مستوى الهيئات المحلية في الجزائر بسبب نقص الوعي في لدى السكان وخاصة الشباب.

- أما بخصوص التنمية الاجتماعية فنجد النمو الديموغرافي وتزايد عدد السكان من أبرز الأسباب التي أثقلت كاهل الجهاز الإداري المحلي ما أدى إلى عجز تام في خلق فرص العمل وإمتصاص أزمة البطالة وتحقيق الحد المرغوب فيه من الخدمة العمومية وبالتالي مواكبة الوظيفة الجديدة للجماعات المحلية " الجماعة المحلية المنشئة للثروة ".¹⁸

وعموما يمكن إضافة جملة من السمات المميزة للإدارة المحلية في الجزائر نبرزها فيما يلي:

- غياب التخطيط الإستراتيجي وعدم وضوح السياسات العامة للجماعات المحلية أسس للإزدواجية والتضارب بين المسؤوليات ما أدى لتكبيد الجهاز الإداري.

- ضعف التدريب الإداري وعدم إنتظامه وتحوله إلى إجراء إداري بدل كونه آلية لتنمية المعارف والمهارات.

- تسييس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف إهتمامهم بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية.

- غياب المعايير العلمية والموضوعية عن القوانين والتشريعات الصادرة.

- الإحجام عن إعطاء الحقائق وإتباع سياسات الترقية والتطمين ما أفشل مخططات محاربة الفساد ومعالجة الوضع المعاش الذي يعكس التناقض بين الواقع والمأمول.

- تفشي ظاهرة مقاومة التغيير والتشبث بالسلوكيات القديمة التي أدت لتفاقم أزمة التسيير وطغيان الفساد بشكل ملحوظ مع عدم جدوى الآليات الرقابية الفعالة.

- تراجع المد الأخلاقي في الإدارة المحلية الجزائرية وإنحسار المد الأخلاقي بسبب إرهابات الوضع السياسي والإجتماعي وتراكمات البيروقراطية من عهد التركة الإستعمارية، ما كرس للفساد داخل الجماعات المحلية في الجزائر.

- التهرب من المسؤولية وانتشار أساليب الإتكال والتهرب من الواجبات لإعتقادهم بأنهم يعملون وغيرهم يجني الثمار، ما أدى إلى إنعدام روح المبادرة والإبتكار.

- تجاهل دور المجالس الشعبية المنتخبة في قضايا مهمة كالبطالة وحماية البيئة ومحو الأمية.

- إسهام مؤسسات الإدارة المحلية في التخفيف من وطأة القيم الحضارية للمجتمع وأصالته عن طريق الممارسات السلوكية السلبية المنحرفة من وصولية، محاباة ورشوة، فساد ونمطية في التوظيف والخدمة.¹⁹ كل هذه الخصائص والممارسات السلبية للجماعات المحلية في الجزائر تعكس فشل ذريع في تحمل مهامها المنوط بها ومسؤولياتها إتجاه المواطن وقضية تحقيق التنمية المحلية والمساهمة في الإقتصاد الوطني، ما يستدعي ضرورة تبني إستراتيجية واضحة ومتكاملة الأركان للنهوض بالجهاز الإداري المحلي والرفع من قدراته لأجل تحقيق تحدي التنمية المحلية المستدامة.

ثالثا: آليات النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر

تتطلب فلسفة الدفع بالتنمية المحلية بشقيها القيمي والعملية ضرورة تبني منهجية وتصور متكامل، يحمل في طياته تداخل وتشابك لعديد العوامل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي وجب توفرها والأخذ بها عند وضع أجندة ومخططات السياسات العامة المحلية للدولة الجزائرية.

1: من خلال تحدي المالية والجباية المحليتين

تعتبر المالية المحلية أداة رئيسية لتحقيق التنمية المحلية وتدفق الإستثمارات والمشاريع، فالتمويل المحلي سواء ما تعلق بالجباية من الضرائب والرسوم أو مداخيل الممتلكات ضرورة لتكريس التنمية المستقلة وكبح جماح الوصاية المركزية فيما يعنى بسلطة إتخاذ القرارات المحلية، إلا أن الواقع المعاش يعكس إختلالات وقصور وسوء تسيير لإيرادات الممتلكات والجباية مع بلديات مغرقة بالديون نظرا لعدة عوامل نذكر منها:

- قلة الموارد المالية المحلية والموارد الذاتية خاصة إضافة إلى غياب إستراتيجيات تثمينها.
 - التقسيم الجغرافي اللامتوازن من حيث الموارد والثروات الطبيعية والتضاريس أفرز ولايات وبلديات غنية وأخرى فقيرة وعاجزة تماما تعيش على إعانات التخصيصات المالية للدولة وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية للظفر بمشروع أو إثنين.²⁰
 - ضعف الحصة المخصصة للجماعات المحلية من توزيع حاصل الضرائب والرسوم، خصوصا ذات المردودية الكبيرة كالرسم على القيمة المضافة 20%، وعدم إستفادتها من الضرائب المهمة مثل الضرائب على أرباح الشركات (IBS) وغيرها بدعوى الإعفاءات والإمتيازات الضريبية المقدمة وخاصة مشكل عدم إقامة المستثمر أو المتعامل في إقليم البلدية على حساب مداخيل الجماعات المحلية وبالتالي التنمية المحلية.
 - غياب سلطة الجماعات المحلية فيما يتعلق بالقرار الجبائي المحلي وتفرّد الدولة بكيفيات تحصيله.
 - تراجع نسبة تحصيل الإيرادات المحلية خاصة إيرادات الممتلكات والعقار والإيجار بسبب التهرب والغش الضريبي وعد وجود موارد كفاءة ومؤهلة للقيام بتعبئة وتحصيل الموارد المكتسبة قانونا.²¹
- وهذا مايفرض ضرورة تبني ميكانيزمات فعالة لإصلاح الجباية والمالية المحليتين:

- تهمين الأملاك المحلية وتحيين أسعارها: بغرض إضفاء البعد الإقتصادي في إستغلال إيرادات الأملاك لتحسين مداخيلها لآبد من الإهتمام بصفة أكبر بكل ما يخص المالية المحلية من تهمين للممتلكات والأملاك العمومية وتحيينها لزيادة عوائدها وضمان أريحية نسبية من حيث الإكتفاء المالي، وكذا تفعيل آليات التحصيل الممكنة والقانونية للأملاك البلديات غير المستغلة بعيدا عن مظاهر المحاباة والوصولية إلى جانب الإشارك الفعال لمديرية أملاك الدولة في عمليات المسح والإحصاء والتحصيل لإضفاء الشفافية والشرعية، وفرض رقابة صارمة على إيجار عتاد البلديات والرفع من مردوديتها تجنباً للهدر وسطوة المنتخبين المحليين لأغراض ضيقة.²²

- تبسيط النظام الضريبي المحلي وجمع الإيرادات المحلية في قانون جبائي محلي موحد، والعمل على التقليل الموضوعي من حجم الضرائب من خلال دمج بعض الضرائب والرسوم المتشابهة تجنباً للضبابية ولوضوح أكبر.

- مكافحة التهرب الضريبي رفعا لمعدلات التحصيل وذلك بوضع الوسائل الكفيلة بتحديد العائدات المحصلة وكذا تعزيز عمليات الإحصاء الدوري بالتنسيق مع المصالح المختصة.

- إعادة النظر في الحصص المخصصة للجماعات المحلية من حاصل الضرائب والرسوم مثل TVA لضمان تحصيل أكبر بالنسبة للجماعات المحلية يضح في مشاريعها التنموية.

- ضرورة الفصل الفعلي والقانوني للجباية المحلية عن جباية الدولة للوصول إلى جهاز مالي محلي مستقل، بمنح هامش للجماعات المحلية وإمتياز للمنتخبين المحليين في تسيير بعض الضرائب والرسوم دفعا لعجلة التنمية المحلية خاصة ذات الصلة بالبلديات، تجسيدا لمبدأ اللامركزية الجبائية والإستقلالية المالية في تسيير الشؤون المحلية.²³

- بحسب الأستاذ بوشطاطة **A. Bouchetata** لآبد تشجيع المشاريع الإقتصادية وتدفق الإستثمارات محليا لتحقيق مكاسب وعائدات مالية بتحفيز التعامل مع المتعاملين الخواص أو الشركاء الآخرين تسند لهم مختلف الأنشطة الإقتصادية والزراعية وصناعة الخدمات وبناء المساكن، والذي لن يتأتى إلا بخلق بيئة محلية جاذبة (بنية تحتية، تحفيزات وتسهيلات مادية ومعنوية، الأمن وحماية العتاد).²⁴

- تأهيل الموارد البشرية المكلفة بعمليات التحصيل الضريبي وإستخلاصها وتكثيف دورات التكوين بهدف خلق مورد بشري متمكن وعارف بخبايا الأعمال المكلف بها، وذلك تجنباً للهدر في الموارد المالية وتطبيقا للقوانين الجبائية وفق لأصول تحصيلها وإحصائها.²⁵

- إعطاء أهمية أكبر للجباية الخضراء أو الرسوم البيئية، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحقيق السياسة الجبائية الرشيدة الموفقة بين رهان التنمية الإقتصادية ومعايير إحترام البيئة.

- تقليص الإعفاءات الضريبية في سبيل جذب المستثمرين والمتعاملين الخواص على حساب حصيلة معتبرة من الموارد للجماعات المحلية، من خلال إعتداد نظام التعويض والدفع الجزافي لتعويض الضرائب

المخفضة أو المعفاة، بشكل يعطي خيارات أكبر للجماعات المحلية في الاستفادة المعقولة من مناخ الإستثمار حتى مع سياسات الدعم والتحفيز الضريبي.²⁶

- إعادة النظر في شروط الإقتراض بالنسبة للجماعات المحلية بإقرار حق المبادرة بطلب قروض بنكية بحسب قدراتها المالية، شريطة أن تكون القروض طويلة الأمد وتتشكل ضماناتها من موارد دائمة، وبهذه الطريقة يصبح القرض وسيلة مالية فعالة مدعمة للتنمية المحلية عوض أن يكون عبء على الجماعات المحلية يندر بل يستحيل حتى التخمين فيه كفكرة بسبب الخوف من عدم القدرة على سداد القرض، أو ماتعلق أيضا بالقدرة على الرهن.²⁷

- الإعتماد على نظام الميزانية المرتكز على النتائج، وذلك بغية ربط العلاقة بين السياسات المتبعة والأغلفة المالية الموزعة والنتائج المحصلة، وهذا تحدي حقيقي يستلزم نظام معلوماتي حقيقي من أجل وضع وصياغة وتنفيذ وتقييم السياسات المستهدفة، مع تنسيق أكثر بين الوزارات والهيئات المسؤولة، وتشخيص حقيقي لكل العوامل المرتبطة بإمكانية التأثير على النتائج ودرجات الإنجاز من خلال الوقوف على كل النقائص والأخطاء السابقة لتفاديها مجددا، إذ ستسهم هذه الآلية في العمل على تجاوز المشكل الرئيسي للإدارة الجزائرية فيما يتعلق بمحاولة الضبط بين الإيرادات والنفقات في التوازن الميزانتي كعقبة ومأزق حقيقي عكس عدم الدقة في التقديرات والنتائج وبالتالي الوقوع في العجز في الميزانية.²⁸

2: من خلال دعم اللامركزية الإدارية

تعد اللامركزية الإدارية صورة واضحة لإستقلالية الجماعات المحلية ضمن مساعيها لتحقيق التنمية المحلية وعلامة الديمقراطية المحلية فضاء إشراك المنتخبين المحليين والمواطنين وتشكيلات المجتمع المدني بجلّ أطيافه في التدبير المحلي للشؤون العامة، وعليه يعد سبل دعمها والإرتقاء بها إلى الشكل المعبر عن خيارات المجتمعات المحلية ضرورة قصوى خاصة مع الرقابة المفروضة على المجالس المنتخبة والتي تعكس نمطية التسيير الكلاسيكي الإداري المحض، والمبرر من طرف السلطة المركزية بتبريرات عدم كفاءة المسير المحلي والحفاظ على ديمومة المرفق العمومي.²⁹

ولذلك وجب الأخذ بعدد الاعتبارات لتعزيز آلية اللامركزية الإدارية في إدارة التنمية المحلية والتخلص أو التخفيف من حدة من الوصاية المفروضة من خلال:

1-2: إعداد الكوادر المحلية

وتكون بالإعداد والتكوين المسبق للقادة المحليين التي باستطاعتها تحمل عبء مسؤولية إدارة الشأن العام المحلي بوضع إستراتيجية التكوين القبلي لجميع الراغبين في الترشح لمثل هكذا إستحقاقات قبل إنتهاء عهدة المجالس المنتخبة وفق شروط الموضوعية والكفاءة، وهذا ما يخوضنا بالضرورة أيضا إلى إصلاح ومراجعة قانون الإنتخاب بهدف تجنب طغيان المنطق الحزبي والعروشية واعتبارات الولاء والقبيلة في الإنتخابات المحلية، نظرا لقابلية وصول هكذا أسماء تحمل مثل هكذا أفكار في القانون الحالي بسبب غياب

عامل الكفاءة العلمية والشهادة عن شروط الترشح، وعليه وجب تدارك مثل هكذا ثغرات لا تتركس للجداراة وإستحقاق المنصب من باب التكليف لا التشريف بالنص على تحديد مستوى معين وراق من الكفاءة العلمية كالشهادة الجامعية مثلا لعلق باب الترشح لأي كان ودرء لأي طامع لإستغلال المنصب للمصالح الشخصية والضيقة أو خبرة مرموقة في المجال والميدان من أجل تفادي مبرر السلطة المركزية بخصوص لا كفاءة المسير المحلي وتجسيد رهان التنمية ومبادئ الحوكمة المحلية.³⁰

- لذلك لابد من التفكير في إعداد إستراتيجية علمية تعمل على سد النقائص المترتبة عن إفرازات العملية الإنتخابية بعمليات تكوينية مستمرة، بالإشتراك مع الأحزاب السياسية باعتبارها مصدرة المنتخبين المحليين في أغلبهم، وفواعل المجتمع المدني لهيئة الظروف المناسبة لحماية الشرعية والإرادة الشعبية بما يدعم الحق العالمي في التنمية.³¹

2-2: التكوين والتدريب

تحتاج القيادة المحلية ومجموع أعوان وموظفي الجماعات المحلية إلى التزود بالمعرفة العلمية والمهارات الفنية والتقنية لاسيما فيما يتعلق بجوانب التسيير والقوانين بهدف التمكن من التسيير المحكم والدراية بقانونية الإجراءات من عدمها ما من شأنه أن يساهم في التطوير والتنمية الإدارية ودعم التغيير الإيجابي الداعم لبيئة التنمية المحلية والحكمة، وهذا لا يشترط التخصص في الجانب القانوني والإداري ولو حبذا ذلك نظرا لما يعطيه من أولوية الإلمام بكل ما يخص المرفق العمومي المحلي وأهدافه، كما ويعتبر تكوين الموارد البشرية المدخل الحقيقي لخلق بيئة إحترافية منتجة لموارد بشرية كفوة قادرة على فهم أصول التسيير العمومي الجديد ورفع التحدي بالتنموي، ما يؤسس لإستقلالية الجماعات المحلية في تدبير الشأن المحلي نظرا لتوفر عامل التمكن والتمرس العلمي والخبراتي والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.³²

كما وجب الإهتمام بـ:

- وضع آليات جديدة لتقييم نشاطات الفواعل المحلية وتأطير البحث العلمي في هذا المجال بتوفير مخابر البحث ومراكز البحث مع تزويدها بكل ما تحتاجه من إمكانيات ووسائل.
- تحفيز الموارد البشرية المحلية لرفع قدرتهم الشرائية وغلق باب الفساد.
- الإهتمام بمراكز التكوين والتدريب وتزويدها بالتقنيات الحديثة والمكونين الأكفاء محليا أو أجنبيا.³³
- ربط الترقية بالكفاءة حيث يسمح هذا الإجراء بتعزيز دافعية الأفراد وإنتاجيتهم في العمل من باب الطموح والتفوق الفردي مما ينعكس إيجابا على فعالية التسيير العمومي، بدل الترقية الكلاسيكية على أساس الدرجة بحسب سنوات العمل المجردة من إعتبارات التمكن والكفاءة.³⁴

2-3: عقلنة الرقابة والوصاية الإدارية

تلعب الرقابة الإدارية دورا مهما في حماية المصلحة العامة والمحلية خاصة ما احترمت القانون المخول والضابط لها، فأني تعد على حدود ونطاق المسؤوليات قد يفرض بيئة من الحذر والتدخل في شؤون المسير

المحلي وتداخل الاختصاصات والصلاحيات، مما خلق حالة اللاتّقة واللامسؤولية وكبح المبادرة في طرح الإنشغالات والإقتراحات، ما عصف بمبدأ اللامركزية والإستقلالية في إدارة الشأن المحلي، إذ يعد من أبرز المشاكل البيروقراطية التي تعاني منها أغلب البلديات في الجزائر.³⁵

ولذلك وجب تبني سياسة تقييم أداء الجماعات المحلية عن طريق تقارير المتابعة والإشراف من طرف الجهات المركزية أو التقييم الذاتي عند بداية كل دورة من دورات المجالس المنتخبة، أو من خلال تقييم الميزانية على حسب النجاعة الإقتصادية وفق معادلة الأغلفة المالية المخصصة ونسب الإنجاز والتحصيل، وبالتالي مدى قدرة الجماعات المحلية على تلبية حاجات المواطنين وإنشغالاتهم، فنجاعة الجماعات المحلية تقاس أيضا بمدى تكريس ثقافة الإنجاز بالقرب وكذا قلة الشكاوي والتظلمات المرفوعة من المواطنين، فضلا على القدرة على تعبئة واستغلال الموارد المتاحة محليا على أكمل وجه.³⁶

- إضافة إلى ماتم التطرق إليه لابدّ من توخي الدقة في تحديد حالات حل المجالس وتضييقها والتقليص من مدة الأشهر الستة إلى شهرين مع تكفل القانون بتكوينهم بمهام السلطة المتخل عنها بسبب حل المجلس، تقييد مجال الرقابة على الأشخاص وجعلها تستند إلى المشروعية فقط مع تسبب القرارات وقابلية الطعن فيها قضائيا، الإقتصار على رقابة المشروعية بدل الملاءمة والتخلي عن الرقابة التقنية المفروضة عليها وإحالتها لرئيس المجلس الشعبي البلدي والانتقال التدريجي صوب التخلي عن الوصاية الإدارية وإسنادها للسلطة القضائية ممثلة في القضاء الإداري.³⁷

- اللجوء لوسائل النصح والإرشاد والتوجيه والدراسات المسبقة في آلية الرقابة عوض المحاسبة الفورية والمتابعات القضائية، والتوجيه بدل الأوامر وضبط وتحديد الصلاحيات بدقة تشجيعا للتصرف السليم وحرية القيادة والمبادرة.³⁸

- تخفيف حدة الرقابة الإدارية على المنتخبين البلديين والمحليين،³⁹ لن يتأتى إلا من خلال عاملين رئيسيين وهما تقليص الموضوعات التي تخضع للمصادقة، وحسن إختيار العضو الكفاء كمستوى تعليمي أو مهارات فنية.

- التقليل من الإحالة على التنظيم في قانون البلدية حتى يكون قانون البلدية منظومة تشريعية شاملة ومنسجمة، بالنظر إلى أن المراسيم التنظيمية تأخذ بعض الوقت لإعدادها وتنفيذها، مما قد يعطل من حركة التنمية ويترك باب التأويلات والعشوائية والتصرف مفتوح على مصراعيه.

3: من خلال تحدي الحوكمة

يعتبر تجسيد مبادئ الحوكمة في الإدارة الجزائرية الطريقة المثلى لتجاوز كل العقبات التي تعيق السير الحسن للمصالح العمومية المحلية، إذ أصبحت مؤشرات الحكامة مرآة حقيقية لتجسيد مبادئ الديمقراطية والتداول على السلطة وقضايا الحريات وحقوق الإنسان، خاصة في المؤتمرات العالمية وتقارير برامج

وكالات الإنماء التابعة للأمم المتحدة، وكذا ضمن إهتمامات المنظمات الحكومية وغير الحكومية باعتبارها ضرورة ومطلب هذه الألفية الجديدة.

3-1: الشفافية

ترتكز الشفافية على الإفصاح وإتاحة المعلومات وتدفقها للجمهور ووسائل الإعلام وجماعات المصالح المختلفة لمختلف الأنشطة والقضايا المحلية بما يساعد على إتخاذ القرارات السليمة و تكريس الديمقراطية التشاركية،⁴⁰ فرغم أن الدولة الجزائرية سعت جاهدة لتجسيد مؤشرات الحوكمة المحلية من خلال الخطابات والقوانين التي تعنى بالجماعة المحلية على غرار قانون البلدية (11-10) والولاية (12-07) حيث فرضت المادة 22 من قانون البلدية لصق جدول أعمال الإجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، فضلا على أن جلسات المجلس الشعبي البلدي تكون علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بالمداولة من خلال المادة 26، بالإضافة لتعليق المداولات باستثناء المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور في المادة 30.⁴¹

الملاحظ أنه ورغم تكريس هذا الحق والمبدأ حتى في التعديل الدستوري لسنة 2016، وتبني مشروع العصرية للجماعات المحلية "استراتيجية الجزائر الإلكترونية"، إلا أنها بقيت حبيسة التخطيط ودفتي القوانين والداستير وغيبت عن الممارسة الفعلية بسبب غياب الوعي من جهة المواطن والإدارة المحلية المتشعبة بفكر الإنزواء والتكتم عن المعلومات وعدم مشاركتها تجنباً للمحاسبة والرقابة الشعبية، بسبب ما تم التطرق إليه سابقا كإفرازات قانون الانتخابات وانتشار ثقافة النأي عن المساهمة في تحقيق المصلحة العامة والمشاركة بدعوى فقدان الثقة بسبب فساد المجالس المنتخبة.

هذا ويمكن دعم الشفافية محليا من خلال عمليات التحسيس بأهمية مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال حضور المداولات والمطالبة بالتقارير التي تعني بإدارة الشأن المحلي من مشاريع وإستثمارات وقرارات إدارية، والنشرات الدورية، وإبراز الخطط الإستراتيجية التنموية المحلية للمواطنين وإتاحة المواقع الإلكترونية سواء لتلبية حاجاتهم أو لإعلامهم مع ضمان آليات قانونية واضحة وملزمة العمل بها.⁴²

- تبني الإدارة الإلكترونية والوسائط التكنولوجية على مستوى الجماعات المحلية إنتقالا لما أصبح يعرف ب: " الحوكمة الإلكترونية"، وتكثيف إستعمالها على مستوى التسيير المحلي بهدف تحقيق المرونة في الإتصال ودعم وتطوير آليات الحوار ووسائل الإتصال على مستوى الجماعات المحلية، إضافة لإتاحة الفرصة للمواطنين لإبداء وتقديم شكاويهم وإيصال أصواتهم للجهات المعنية، بما يؤسس للوضوح والإنكشافية في التعامل مع الجمهور، إضافة لوضع المواطن مع المستجدات وحالة التقدم في الأعمال لحظة بلحظة، فضلا عن دوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية الداعمة لبيئة الشفافية والنزاهة في التسيير المحلي.⁴³

- كما أن إعداد أنظمة توثيق وأرشفة كل وثائق قرارات الجماعات المحلية بتقنيات مناسبة ذات جودة ودقة عالية، سيسمح بإتاحة الحصول على المعلومات للمواطن بكل سهولة تامة تيسر الإطلاع عليها.⁴⁴

ب- المشاركة: تشير المشاركة إلى تلك الجهود التي يبذلها المواطنون سواء كانوا كأفراد أو كجماعات لأجل الارتقاء بالوضع السائد في أقاليمهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلي لتحديد إحتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول إليها، وتأخذ المشاركة الشعبية صورة الجمعيات المدنية ولجان الأحياء والمجالس المنتخبة كممثلين لإرادة الشعب بصورة تمثيلية،⁴⁵ وبالعودة لتكريسها في قانون الجماعات المحلية فقد نصت عدة مواد على تكريس مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي سعياً منها لإرساء معالم الحوكمة حيث عنونت له باب كامل تحت " مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون البلدية "،⁴⁶ وماتضمنه نص المادة 13 من قانون البلدية (11-10): يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما إقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة إستشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/ أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانوناً، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم،⁴⁷ إلا أن المشاركة بقيت محتشمة تعرف عزوف كبير من المواطنين بسبب عدة عوامل سياسية وثقافية وتنافسية وإجتماعية عصفت بكل الخطابات الفضاضة والقوانين حتى مع دسترة الديمقراطية التشاركية في التعديل الأخير 2016، فالمشاركة الفعالة والإيجابية لاتتأتى إلا عن طريق خلق جو من الثقة بين الإدارة والمنتخبين خاصة وبين المواطنين، وتوفير جو المناخ الديمقراطي المنفتح على تشكيلات المجتمع المدني، وتفعيل كل مؤسسات التنشئة السياسية والإجتماعية، كعملية إجتماعية وتربوية متواصلة تهدف لغرس روح الجماعية والإنخراط في العمل السياسي لخلق ثقافة سياسية إيجابية، وتحسيسهم بأهمية رأيهم في ترشيد سياسات التنمية المحلية من خلال إجراء سبر الآراء والإستماع لآراءهم مباشرة، والسماح لكل مواطن بمناقشة قضايا التنمية.⁴⁸

- كما أن إيجاد تشريعات تحت على المشاركة الشعبية من خلال تبني المقاربة التشاركية يحتاج إلى إشراك كل الفواعل المعنية بالتنمية المحلية ومختلف التيارات الفكرية والقيادات المجتمعية، من أجل تخطي أزمة المشاركة وتدعيمها بحلول وأفكار قابلة للتطبيق تحقيقاً للتنمية المحلية المجتمعية.⁴⁹

- إنشاء جهاز للعلاقات العامة في المجالس المنتخبة تسند إليه مهام الوقوف على إحتياجات الناس مطالبهم، وإنشاء صناديق الإقتراحات والمبادرات الشعبية، وعقد اللقاءات والندوات لتحقيق التواصل بين المجالس المنتخبة والسكان، وكذلك النقابات منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية لجان الأحياء لضمان مبدأ التشاور والتدبير المشترك للشؤون المحلية.⁵⁰

3-2: المساءلة

تتطلب المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن تسييرهم للموارد المتاحة (البشرية والمادية) وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن نطاق مسؤولياتهم، كما تهدف المساءلة بدرجة

أولى إلى تعزيز فكرة قدسية المصلحة العامة والمال العام وحماية الموارد المحلية من الهدر والانتهاكات التي قد تحدث من طرف المسؤولين المحليين، وتزداد أهمية المساءلة بدرجة الشفافية المتعامل بها من طرف الإدارة الإقليمية حيث لا وجود لمساءلة حقيقية إذ لم تكن هناك شفافية كافية، وبدورها المساءلة لن تكون ذات قيمة في غياب شفافية متعامل بها،⁵¹ واستنادا إلى مؤشر المساءلة عمليا ضمن عمل المجالس المحلية المنتخبة فقد سعت الجزائر إلى تعميم العصرية في تعاملات الإدارات المحلية سعيا منها لإضفاء الشفافية تكريسا منها لثقافة المساءلة والاستجواب والتحول من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام يعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ تعكس توجه بارز نحو عمليات الإصلاح والتطوير المرفقي بغية تعزيز الثقة ومناخ التسيير التشاركي، ورغم تجسيد مبدأ المساءلة كآلية للرقابة الشعبية من خلال نص قانون الولاية (12-07) في مادته 37 من خلال أحقية أعضاء المجالس الشعبية الولائية في المساءلة الكتابية لمديري ومسؤولي مصالح المديرية إلا أن العتب يكمن في حق الرد الذي يكون في غضون 15 يوم، إضافة لعدم اللجوء إليه إلا نادرا بسبب فعل الاستحباب وليس الوجوب المكرس قانونا.

وعليه وجب إلزامية:

- تبني آليات فعالة تعنى بكيفيات المحاسبة والاستجواب لأي مسؤول كان خاصة من المنتخب المحلي، باعتباره ممثلا للشعب على عاتقه حمل الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم على أكمل وجه كان من خلال إدراج تشكيلات المجتمع المدني والقطاع الخاص بواسطة آليات مقننة وواضحة وليس مجرد خطابات فقط على كل أعمال المجالس المنتخبة بما يفضي إلى مشروعيتها أو تجريمها.⁵²

- تفعيل دور لجان التحقيق في البلديات والولايات بعيدا عن كل الإعتبارات غير الموضوعية، حيث ستسهم بدر كبير في تعزيز النزاهة والشفافية في حال تم تفعيلها بالطريقة الملائمة سواء كقوانين داعمة أو كمكافئين متمكنين.⁵³

الخاتمة

صفوة القول أن التنمية المحلية تحتاج إلى تخطيط شامل ومدرّوس وإرادة سياسية حقيقية تلم بكل خصوصيات البيئة المحلية في الجزائر ومتطلباتها، توطينا لثقافة التنمية كممارسة وفكر يعكس مشروع مجتمع واع مضطلع برهان التنمية والتقدم والاستغلال الأمثل لمقدّرات الإقليم من موارد مادية أو أصول معرفية لتحقيق الرفاه في مختلف جوانب الحياة، ولذلك على الدولة الجزائرية تعزيز الجهود التي من شأنها وضع جماعاتها المحلية على سكة التنمية المحلية، فرغم كل الإصلاحات والجهود التي بذلتها بهدف ترقية المرفق المحلي من دعم للأمركزية الإدارية وتحيين للقوانين المكرسة للجماعات المحلية وتبني لمشروع العصرية في تقديم الخدمة العمومية، إلا أن الملاحظ على ذلك هو غياب الضبط الدقيق للصلاحيات وإتساعها للتأويل والتصرف، فضلا عن غموض وضعف الآليات الكفيلة بتجسيد أهداف الإصلاح وعدم بلورتها في نصوص فعلية.

وقد تم التوصل من الورقة البحثية المقدمة إلى مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- بيروقراطية الجهاز الإداري المحلي عطلت كل أهداف الإصلاحات وعرقلت عجلة التنمية المحلية.
- غياب ترسانة قانونية ضابطة للصلاحيات بين السلطة المركزية والجماعات المحلية ما سمح بفرض وصاية إدارية شديدة على المنتخبين المحليين والمجالس المحلية كبحت جماح المبادرة بالمشاريع والأفكار عن أصول التسيير المحلي.
- عدم شمولية الإصلاحات نظرا لغياب العلمية والإستراتيجية وعدم الأخذ بكل الاعتبارات التنظيمية والإقتصادية والإجتماعية على غرار قانون الإنتخابات وقانون الجباية المحلية.
- غياب ثقافة التنمية التشاركية بسبب فقدان الثقة بين الناخب والمنتخب والإدارة والمواطن، بالإضافة لإعتبارات الحزبية والانتماء، وأيضا لغياب الزخم الفكري والممارساتي للديموقراطية المحلية.
- وعليه نقترح جملة من الإقتراحات التي من شأنها المساهمة في تفعيل عمل الجماعات المحلية:
- ضرورة التحول إلى مفهوم اللامركزية الإقتصادية بدل الإدارية، مع مرافقة ذلك بكل الترسانة القانونية والتنظيمية من أجل الإستغلال الأنجع للطاقات والموارد المحلية.
- توظيف المنهجية العلمية والمعرفية والأكاديمية في تبني الإصلاحات والبرامج التنموية وتجسيدها.
- تفعيل أطراف الحوكمة المحلية خاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تجسيد ومرافقة مشاريع التنمية المحلية.
- مراجعة منظومة الجباية والمالية المحليتين، والانفتاح على اللامركزية الجبائية كآلية للامركزية الإقتصادية بإشراك الجماعات المحلية عند إعداد قانون الجباية المتصل بالمحلي مع التنازل عن قسط كاف من الضرائب والرسوم للجماعات المحلية من أجل ديناميكية إقتصادية وتعزيز التمويل المحلي.
- دعم الشفافية الحقيقية بدل شفافية الواجهة، التي يترتب عنها المسؤولية الكاملة والقدرة على الإستجواب والمتابعة.

الهوامش:

¹ عطوات عبد الحكيم، الإصلاح الإداري للجماعات المحلية في الدول المغاربية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016، ص 72.

² قدور بن نافلة، سعاد عقون، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة محليا وإصلاح الجماعات المحلية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريزج، الجزائر، يومي 7، 8 ديسمبر 2015، ص 259.

³ مقداد الخميسي، آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 2، العدد 15، 2016، ص 3.

- ⁴ مصطفى بلعور، تطوير أداء الإدارة الإقليمية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات، ورقة عمل مقدمة في في الملتقى الدولي حول: الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 1، 2 ديسمبر 2015، ص 79.
- ⁵ فضيلة خلفون، رياض بوخدشة، تطوير أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الإدارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 08، العدد 16، جانفي 2020، ص 5.
- ⁶ خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 60.
- ⁷ Frédéric TESSON, Introduction au cours développement Local L2-L3, P1.SITE , P1, sur le Site: fteson1.perso.univ-pau.fr, consulté le: 28 Décembre 2010.
- ⁸ نبيل كريش، محاضرات نظرية الإدارة المحلية، ط1، دار ابن الشاطئ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 69.
- ⁹ M. AMOKRANE, S.RACHDI, GOUVERNANCE DES TERRITOIRES ET DEVELOPPEMENT LOCAL, CAS DES ZONES AMENAGEES DE LAWILAYA DE BIJAIA, Un Document de travail Présenté au dixième forum international sur la: governance local et le développement local, faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université mohamed al-Bashir Al-Ibrahimi, Tour Bouarbarij , 7,8 Décembre 2015, P 946.
- ¹⁰ ibid.
- ¹¹ زبير عياش، العايب سناء، أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000، 2015، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، البلديات نموذجا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 8، 9 نوفمبر 2016، ص 255.
- ¹² ناويس أسماء، دالي سعيدة، المجتمع المدني كإطار مشارك في التنمية المحلية بالجزائر: دوره وآليات تفعيله، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية: البلديات نموذجا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 8، 9 نوفمبر 2016، ص 169.
- ¹³ خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 28.
- ¹⁴ بن علي زهيرة، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر: بين المقومات والمعوقات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 4، 2016، ص 08.
- ¹⁵ بن شيخ توفيق، لعفيفي الدّاجي، تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية: البلديات نموذجا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، 8، 9 نوفمبر 2016، ص 162.
- ¹⁶ عيسات العمري، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 2، المجلد 7، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص 18.
- ¹⁷ بن شيخ توفيق، لعفيفي الدّاجي، مرجع سابق، ص 162.
- ¹⁸ بن علي زهيرة، مرجع سابق، ص 9.

- ¹⁹ وهيبية بوخودوني، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير الإدارة المحلية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، يومي 7، 8 ديسمبر 2015، ص 106.
- ²⁰ هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017، ص 200.
- ²¹ لحبيب بلية، تقييم واقع الجباية المحلية في الجزائر: الإصلاحات والحلول، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة مستغانم، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2018، ص 38.
- ²² سمير بن عياش، سياش ليندة، إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر: الفرص والقيود 2011، 2018، SOCIAL SCIENCE JOURNAL AND ROUTE EDUCATION، المجلد 9، العدد 04، مارس 2019، ص 22.
- ²³ لحبيب بلية، مرجع سابق، ص ص 41، 42.
- ²⁴ Chaib baghdad, Zair mustapha, Les efforts fiscaux de l administration pour un développement local cohérent , soutenable et durable: Cas de la wilaya de tlemcen , p 11, sur le site: <http://193.194.91.150>, consulté le: 20 mai 2021 à 14: 00 h.
- ²⁵ زعيش محمد، واقع الجباية المحلية في الجزائر ودورها في تمويل الجماعات المحلية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الخامس، فيفري 2019، ص 170.
- ²⁶ سارة دلالة، أهمية إصلاح الجباية المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 01، جوان 2017، ص ص 13، 14.
- ²⁷ عطوات عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 207.
- ²⁸ هوشات فوزية، تحولات النشاط العمومي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2017، ص ص 146، 147.
- ²⁹ رابحي لخضر، عكوش فتحي، قراءة في أحكام قانوني البلدية والولاية في الجزائر، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 1، 2 ديسمبر 2015، ص ص 107، 108.
- ³⁰ عيسات العمري، مرجع سابق، ص 21.
- ³¹ إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص 07.
- ³² سلامة عبد المجيد، آليات تحسين دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، المجلد الثاني، العدد 3، 2017، ص 5.
- ³³ سمير بن عياش، سباش ليندة، مرجع سابق، ص 23.
- ³⁴ هوشات فوزية، مرجع سابق، ص 134.
- ³⁵ إسماعيل فريجات، آليات إصلاح وتطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة الوادي، المجلد 11، العدد الأول، أفريل 2020، ص 9.
- ³⁶ محمد بن السعيد، نزار بسمه، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، العدد الثالث عشر، جوان 2018، ص ص 15، 16.
- ³⁷ إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص 10.

- ³⁸ نفس المرجع، ص 09.
- ³⁹ بوتهلولة شوقي، الرقابة الإدارية على المنتخبين في قانون البلدية 10/11، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الوادي، 2013، ص 115.
- ⁴⁰ أسماء قاسمية، أحمد بن السيلت، الحوكمة والنهوض بالإدارة المحلية في الجزائر، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، الجزائر، يومي 7، 8 ديسمبر 2015، ص 331.
- ⁴¹ محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2016، ص 42.
- ⁴² محمد بن السعيد، نزار بسمة، مرجع سابق، ص 16.
- ⁴³ رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 279.
- ⁴⁴ إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص 15.
- ⁴⁵ زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي لميلة، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص 18.
- ⁴⁶ هوشات رؤوف، مرجع سابق، ص 17.
- ⁴⁷ محمد بن السعيد، نزار بسمة، مرجع سابق، ص 15.
- ⁴⁸ نفس المرجع، ص 17.
- ⁴⁹ رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص ص 274، 275.
- ⁵⁰ نفس المرجع، ص 274.
- ⁵¹ محمد بن السعيد، نزار بسمة، مرجع سابق، ص 17.
- ⁵² إسماعيل فريجات، مرجع سابق، ص ص 15، 16.
- ⁵³ نفس المرجع، ص 15.